الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الى الرئيس ياسر عرفات

كلوفيس مقصود *

■ اتوجه اليكم بصفتكم رئيسا لدولة فلسطين التي اعلنت منذ نيف وخمس سنوات، لأناشدكم ان لا تدخلوا منطقة اريحا وغزة عندما تنتقل السلطة المحلية الى ممثلي الدولة الفلسطينية. فمنطقة اريحا - غزة لن تكون منطقة محررة كما ان السلطات الفلسطينية فيها لن تمارس سيادة وطنية بل ستكون لها صلاحياتها ادارية ومحلية فقط وعلى رغم ان الكابوس اليومي للاحتلال سينقلص الا ان الاحتلال بموجب اتفاقية اريحا - غزة لن يزول.

لا اريد في هذه الرسالة ان اناقش او افند مضامين هذه الاتفاقية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، فالبحث والحوار لا يزالان دائرين في مختلف اوساط الداعين والمؤيدين والملتزمين للقضية الفلسطينية. واكتفي هنا بالمناشدة كصديق، والمطالبة كمواطن عربي، ان تتخذوا قراراً حاسماً بعدم دخول منطقة اريحا - غزة كونها ليست اراضي محررة وبالتالي فالسلطة الفلسطينية ادارية وليست سلطة سيادية.

من هذا المنظور الأضيق اعتقد ان امتناعكم عن الدخول الى اريحا - غزة يحسم كون السلطة المحلية الادارية موقتة، وان المرحلة الانتقالية ستؤدي الى سلطة وطنية على ارض محررة. هكذا يكون اقلاعكم عن دخول اريحا - غزة رداً على الذين يتصورون ان الاتفاق عملية استباق لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وان الاتفاقية بين المنظمة واسرائيل هي حقا «خطوة اولى» نحو قيام او صيرورة دولة فلسطين المستقلة. فمجرد بقائكم خارج منطقة اريحا - غزة في المرحلة القادمة هو بمثابة قوة الدفع الضاغطة نحو تفعيل وتسريع الخطوات نحو السيادة الوطنية. من هذه الزاوية تكون السلطة المحلية التي انشاها اتفاق ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ مستمدة من تفويضكم لها وكون المنظمة هي مرجعيتها ومرجعية جميع المؤسسات التي تفرزها عملية تنفيذ الاتفاق. لكن اذ دخلتم الى منطقة اريحا - غزة من خلال الاتفاق الراهن، فقد يعني ذلك - واعتقد انه بالفعل يعني - ان الدولة الرازحة تحت الاحتلال ارتضت بان القاعدة الوطنية للدولة اي قطاع غزة والضفة الغربية والقدس هي «اراض متنازع» عليها وليست اراضي دولة محتلة.

نشير الى هذا الموضوع على رغم معرفتنا التامة بما يعنيه لكم ان تكونوا على ارض فلسطينية بين ابناء الشعب الفلسطيني الذي طالما ناضلتم ولا تزالون من اجل حريته وكرامته وسيادته على ارضه ولكن موقعكم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

القيادي من جهة وصفتكم القانونية يجولان دون اقامتكم على ارض غير محررة ولا تزال ارضاً محتلة. اكثر من ذلك فان اسرائيل لا تعترف او تقر بانها في الاراضي المحتلة هي سلطة محتلة - او في مفهومنا نحن - انها سلطة محتلة في دولة فلسطين. بمعنى آخر ان ما سمي بـ «الانسحاب» من اريحا وغزة ليس انسحاباً بالمعنى القانوني او بما ينسجم مع بنود اتفاقية جنيف الرابعة، كون «الانسحاب» يكون من اراضي محتلة وعندما يتم الانسحاب تصبح الاراضي التي تم الانسحاب منها اراض محررة، لكن كون اسرائيل لا تعتبر نفسها في هذه الاراضي سلطة محتلة فهي لا تنسحب بل تعيد الانتشار لقواتها لانها تستبقي لنفسها حق تجديد الانتشار والحضور اذا قتضت الظروف «الامنية» ذلك. اذاً، وما دامت اتفاقية ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ لا تنص على وصف الاراضي الفلسطينية بانها محتلة، فان ذلك يستتبع ان «الانسحاب» (الذي هو في الواقع اعادة انتشار) لا يجعل اريحا - غزة اراضي محررة، على الاقل في المرحلة الانتقالية اذا افترضنا صدقية التطمينات.

يتبين لنا، اذاً، ان بقاءكم الموقت (اي في المرحلة الانتقالية) خارج منطقتي السلطة الادارية هو المؤشر الواضح الى انكم لن تطاوا الا ارضاً محررة، وبالتالي تؤكدون بذلك ما اقره المجتمع الدولي من ان الاراضي الفلسطينية هي اراض محتلة وان محاولة اسرائيل جعلها ارضاً «متنازع عليها» ليس وارداً في الاتفاقية ولا يمكن القبول بان المرحلة الانتقالية تنفي سمة الاحتلال عن اراضي الدولة الفلسطينية المعلنة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. بمعنى آخر، فان الاتفاقية بين منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني واسرائيل تفترض انها - من وجهة النظر الفلسطينية - تمهيد موقت لتنفيذ معطيات الشرعية الدولية وليست كما تحاول اسرائيل تفسيرها بمثابة بديل عنها.

ثم ان احجامكم عن دخول اريحا - غزة هو في حد ذاته عامل ضغط رئيسي كي يسهل للمفاوض الفلسطيني - على كل المستويات - ان ينتزع من اسرائيل اقرارا بكونها سلطة محتلة وان لا تبقى هذه الاشكالية مدخلا لاسرائيل كي تراوغ وتماطل وتسوّف في تنفيذ القرارات الدولية في ما يتعلق بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين وحتى تتوضح صورة المرحلة المقبلة منذ البداية بان المفاوضات النهائية لن تكون عملية استكشاف عن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية بل بلورة وتاسيس هذه الحقوق كونها غير قابلة للتصرف. لذا نجد ان الاصرار على عدم اضفاء صفة «الوطنية» على المؤسسات المحلية والادارية من شانه ان يحول دون تعامل اسرائيل معها وكانها بدائل عن السلطة الوطنية لدولة فلسطين. كما ان السلطات والمؤسسات المحلية الادارية يجب ان تعامل كاليات موقتة في خدمة عملية التحرير وان تعي كونها موكولاً اليها ادارة شؤون الناس اليومية لمصلحة التمهيد السليم لقيام السلطة الوطنية.

يتبين لنا ان «المصافحة» التي حدثت في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ لم تكن مصالحة بل على الاكثر تمهيداً محتملاً لمصالحة مقبلة عند استكمال الوطن الفلسطيني مقومات الاستقلال والسيادة. هذا يجب ان يكون واضحاً لاننا نشاهد كيف تحاول اسرائيل ان تجعل هذه الاتفاقية مدخلاً لفك عزلتها في المجتمع الدولي ولتطبيع علاقاتها اقليمياً واسلامياً وفي عالم الجنوب قبل ان تتطابق سياساتها مع مستلزمات الشرعية الدولية القاضية بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ويتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الكامل في تقرير مصيره. فاسرائيل تحاول المبالغة بمغزى هذه الاتفاقية وكانها معاهدة صلح نهائية لتجعل منها حصان طروادة تقفز من خلاله على الآفاق الواسعة التي حرمت منها نتيجة عدواناتها وممارساتها وخرقها المتواصل للقوانين والاعراف الدولية. صحيح ان اسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، تحاول ان توهم المجتمع الدولي ان المصافحة هي في الواقع مصالحة الا ان الحقيقة هي ان صيغة غزة - اريحا اولا هي واقع لا مفرّ من التعامل معه لكنها صيغة موقتة محدودة جاءت نتيجة اضطرار وليست حصيلة اقتناع وان المرحلة الانتقالية ليست امتحاناً لسلوك الفلسطينيين وقدراتهم بل امتحاناً لاستعداد اسرائيل للامتثال لما تمليه الشرعية الدولية عليها. ان احجامكم عن الانتقال الى اريحا - غزة في هذا الوقت يعطي الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي حجمه الحقيقي ولن يكون في الحجم الذي يمكن اسرائيل من الاستمرار في محاولاتها لصياغة روزنامة وخريطة الشرق الاوسط بما يتناسب مع اهدافها المستقبلية المعروفة.

انني اشدد على ضرورة معرفة الحجم الحقيقي للاتفاقية كون المبالغة الاعلامية التي رافقتها تجعلها متورمة، وبالتالي اتفاقية مريضة. في حين ان ادراك حدود هذه الاتفاقية يجعلها منطلقاً سليماً لمرحلة انتقالية يمكن للمنظمة والمجتمع الدولي من اخراج المرحلة النهائية من اللبس الراهن التي هي فيه. كما ان معرفة محدودية الاتفاقية تجعل التعامل معها مدخلاً لضمان الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني، في حين ان المبالغة في تسييس معنى الاتفاقية تجعلها مدخلاً الى خلافات من شانها ان توقع الاتفاقية نفسها في شرك التفسير الاسرائيلي، اضافة الى تمكين اسرائيل من مواصلة مساعيها في توظيف الاتفاق للتخلي عن التزاماتها في تطبيق قرارات الامم المتحدة وما اقرته الشرعية الدولية من حقوق للعرب عموماً وللشعب الفلسطيني على الاخص.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اضف الى ذلك ان امتناعكم عن الانتقال الى غزة - اريحا في هذه المرحلة بالذات يعطي اشارة واضحة بعدم الاكتفاء ببنود الاتفاقية اضافة الى التزام المنظمة بتنفيذها. هذا بدوره يخرج الواقع الفلسطيني من احتمالات خلافات مفتعلة بين مؤيد ومعارض لان التاييد يعطي انطباعاً بحتمية نجاح الاتفاقية في حين ان المعارضة تفترض حتمية فشلها او بضرورة إفشالها. في كلتا الحالتين يكون الانقسام ناتجاً عن تقييم مبالغ فيه لمغزى الاتفاقية بدلا من فهم كون هذه الاتفاقية قاصرة على البعد الاداري المحلي ولا تتعداه الى النواحي السياسية والسيادية. لذلك، ولكونكم وقعتم على الاتفاقية - وما عنى هذا من اعتراف بالشعب الفلسطيني وشرعية تمثيل منظمة التحرير له من جانب العدو والخصم - اصبحت حماية هذه المكاسب منوطة بتعريف واضح لاطار هذه الاتفاقية وكونها لا تلغي حق مقاومة الاحتلال او الاستمرار في الاعداد للمرحلة النهائية التي على العرب والامم المتحدة المساهمة العملية فيها حتى تبقى القضية الفلسطينية في واجهة العمل القومي والاهتمام الدولي وحتى تكون هناك ضمانة بان النتيجة متفقة بل متطابقة مع المصلحة القومية للعرب والشرعية الدولية.

قد يقال ان انتقالكم الى اريحا - غزة في هذه الظروف القاسية سيقوي عناصر التاييد للاتفاقية ويشحذ الهمم لانجاحها، وهذا صحيح نظراً لما تمتعون به من احترام وتقدير ومحبة. لكن الموضوع ليس في ان يكون للاتفاقية مزيد من التاييد بل الاهم - واهم بكثير - ان تكون الاتفاقية ذاتها من خلال محدوديتها ووضوح دورها التمهيدي، حافزاً لاحجام القيادة السياسية عن الانتقال الى ارض لا تزال محتلة، والا تصبح الاتفاقية تحدياً للكفاءات التقنية والادارية والخدماتية الفلسطينية التي تنتظر فرصة لان تثبت قدراتها في التحضير للمرحلة الوطنية في جو من التوافق السياسي بين قطاعات الشعب الفلسطيني. كما ان احجام القيادة السياسية عن الانتقال الى غزة - اريحا يمكنها من تفويض الصلاحيات الادارية وضمان الانضباط السياسي للسلطات المحلية الى جانب مباشرة الحوار داخل الاطر والقيادات الفلسطينية في مختلف اماكن وجودها واستئناف عملية التنسيق بين الاقطار العربية المعنية خصوصاً سورية ولبنان والاردن، والعمل الدؤوب على اعادة التعبئة للطاقات العربية بعدما اصابها الارهاق والتردي. فالاتفاقية ليست بديلاً للقضية الفلسطينية، كما انها ليست محكاً للالتزام بالحقوق الفلسطينية... مع التقدير والمحبة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية